

العنوان:	مفهوم الائتمان المصرفي وعلاقته بالادخار والاستثمار
المصدر:	الإدارة
الناشر:	اتحاد جمعيات التنمية الإدارية
المؤلف الرئيسي:	خضير، فاروق إبراهيم محمد
المجلد/العدد:	مج 20, ع 3
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1988
الشهر:	يناير
الصفحات:	64 - 57
رقم MD:	224034
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	البنوك لتجارية، الائتمان المصرفي، الإدخار، الاستثمار، رأس المال، تمويل المشروعات، القروض
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/224034

مفهوم الائتمان المصرفي وعلاقته بالادخار والاستثمار

أ. فاروق إبراهيم خضير

مقدمة :

يقصد بالائتمان مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة . فالقرض الذي يقدم للمقترض مبلغاً من النقود يبادل قيمة حاضرة بقيمة آجلة يحصل عليها عند سداد مبلغ القرض .
ويقوم الائتمان أساساً على ثقة البنوك في عملائها فإذا اختفت هذه الثقة أدى ذلك إلى تدهور نشاطها ، فالائتمان هو الأداة التي تعمل على النقاء عرض النقود (الادخار) بالطالب عليها (الاستثمار) .

بحسب الغرض ، والمصدر ، والضمان والقطاع المستفيد ، والأجل .

فمن حيث الغرض فهناك الائتمان الممنوح استجابة لحاجة اقتصادية ، والائتمان الممنوح استجابة لحاجة اجتماعية ، ومن حيث المصدر فهناك الائتمان التجاري الذي تقدمه المشروعات بعضها لبعض ، والائتمان النقدي الذي تقدمه البنوك للأفراد والمشروعات المختلفة ، ومن حيث القطاع المستفيد فهناك الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام ، ولقطاع الأعمال المنظم ، ولقطاع الأعمال الغير منظم ، ولقطاع الجمعيات التعاونية ، ولقطاع الخدمات العام ، ولقطاع الأفراد ، وقطاع العالم الخارجي ، وقطاع الوسطاء الماليين . ومن حيث الضمان فهناك قروض بدون ضمان ، وقروض بضمانات مختلفة ، ومن حيث الأجل فهناك قروض قصيرة

وتلعب البنوك دوراً هاماً في خلق الائتمان فعن طريق تقديم القروض للعملاء في صورة حسابات جارية دائنة ، واستخدامهم للشيكات في تسديد المدفوعات دون استخدام النقود القانونية تكون قد خلقت ائتماناً لهم ، وعملت على زيادة كمية الودائع لديها بقدر الودائع المخلوقة .

ومن ناحية أخرى تتعدد أنواع الائتمان

بحث مقدم

فاروق إبراهيم محمد خضير

ماجستير في الحاسبة

رئيس الحسابات بالمصرف العربي الدولي

الأجل ، وقروض متوسطة الأجل ، وقروض طويلة الأجل .

أحد البنوك كلما زاد نشاطه المصرفي ، وكثرت أعماله وزادت أرباحه بالتالى .

ويقوم الائتمان بوظائف أساسية فى المجتمع الرأسمالى من أهمها تيسير التصريف وتوزيع الموارد ، وتركيز رؤوس الأموال وتركيزها . بينما نجد أن أهم وظائفه فى المجتمع الاشتراكي هى مساهمته فى توزيع الموارد واستخدامه كأداة للرقابة على مشروعات خطة التنمية الاقتصادية.

وفى رأى البعض الآخر (٢) فإن الائتمان ينبع بصفة ضرورية من طبيعة عملية الاستثمار . إذ أنها تؤدى بما لها من ارتباط وعلاقات بالانتاج وتراكم الأرصدة الى تكوين نوع من الأرصدة غير مستخدمة بصفة مؤقتة ، فى حين يكون هناك من ناحية أخرى طلب على هذه الأرصدة لاستخدامها .

الائتمان وعلاقته بالإدخار والاستثمار

ينبع الائتمان بصفة عامة من طبيعة الاستثمار، فتقتضى عملية الاستثمار تحويل جزء من الودائع الثابتة الى ودايع تحت الطلب .

وعلى ذلك فعن طريق الائتمان تعبا هذه الأرصدة ويعاد توزيعها لمقابلة الاحتياجات المؤقتة للنقود .

فالائتمان هو عملية خلق للقوة الشرائية بما يسهم به فى دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتأجيل الدفع الى المستقبل وخلق درجة من الثقة المتبادلة بين البنوك والعملاء .

والائتمان بمعناه الواسع هو مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة ، فالبايع الذى أسلم البيع مع تأجيل الثمن يقدم للمشتري ائتمانا - قيمة عاجلة تتمثل فى البضاعة المسلمة تقابلها قيمة آجلة تتمثل فى المبلغ المستحق دفعه بعد أجل معين - كذلك المشتري الذى يؤدى الثمن مقدما يمنح البائع ائتمانا - قيمة حاضرة فى مقابل قيمة مستقبلية يحصل عليها عند استلام البيع ومثال ذلك أيضا المقرض الذى يقدم للمقرض مبلغا من المال فهو يتبادل قيمة حاضرة بقيمة آجلة يحصل عليها عند سداد مبلغ القرض ، وهذه الصورة الأخيرة هى أبرز أنواع الائتمان وأهمها مغرى (٣).

وسيتناول الباحث بالدراسة فى هذا المبحث عرض لتعريفات الائتمان مع إبراز لعلاقته بالإدخار والاستثمار .

وفىما يلى توضيح لذلك :

تعريف الائتمان :

تعددت تعريفات الباحثين لمفهوم الائتمان ، وفىما يلى عرض لأهم التعريفات التى روتت عنه :

فيعرف البعض (١) الائتمان بأنه يعنى الثقة ، فوجود البنوك قائم على ثقة عملائها فيها فإذا اختفت هذه الثقة أدى ذلك الى تدهور نشاطها . وانتهى بها ذلك الى افلاس محقق ، والعكس صحيح بمعنى أنه كلما زادت ثقة الجمهور فى

كذلك تعددت تعريفات الائتمان (٤) ومن هذه التعريفات أنه عملية خلق للقوة الشرائية ، أو بيع النقود لأجل قصير ، أو هو بيع أجل للنقود على أساس من الثقة ، أو هو ثقة يضعها البنك فى مقدرة عميله على سداد القيمة ، أو هو مبادلة مقدرة حالية بمقدرة مستقبلية ، أو هو تحويل شىء ذى قيمة بشىء آخر هو الثقة فى إمكانية ورغبة المدين فى سداد قيمة معادلة فى المستقبل، أو هو تحويل ثروة راهنة الى وعد مؤجل بالسداد ينطوى على الثقة فى مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته .

(١) كمال الدين صدقى ، البنوك التجارية من الناحيتين النظرية والعملية، مكتبة النهضة الحديثة، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ١

(٢) هيرمان لينزل ، بعض الأفكار الخاصة بدور ووظيفة الائتمان الاشتراكي فى الصناعة ، معهد الدراسات المصرفية ، مارس ١٩٦٥ ، ص ١

التجارية ، معهد الدراسات المصرفية ، القاهرة ، مايو ١٩٦٥ ، ص ٢

(٣) زكريا أحمد نصر ، النقود والائتمان فى الرأسمالية والاشتراكية ، مطبعة المدنى ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٤٥

(٤) حسن محمد على حسنين ، الاتجاهات الحديثة فى توظيفات البنوك التجارية ، مجلة المال والتجارة ، العدد ٨٥ ، القاهرة ، مايو ١٩٧٦ ، ص ٢٠

Deflationary Effects لأن هذه الودائع
الثابتة لا تؤدي الى توليد الدخل .

ويرى الباحث أن ذلك الرأي يعد سلبيا على
المستوى القومى لأنه اذا كانت جميع الأموال
المودعة بالبنوك ممتلئة في ودائع ثابتة فان معنى
ذلك عدم وجود استثمار أو اضافة لرأس المال
المادى **Capital Equipment** للاقتصاد
القومى .

ذلك أن عمليات الاستثمار تقتضى تحويل جزء
من الودائع الثابتة الى ودائع تحت الطلب ،
وتعمل البنوك جاهدة على زيادة ودائعها حتى
تزيد من قدرتها على منح القروض ، ومما يؤدي
الى زيادة أرباحها .

العلاقة بين الائتمان والاستثمار :

يعتبر الاستثمار في قطاع الانتاج هو كل زيادة
في الطاقات الانتاجية وفي الأصول الجارية وفي
الاحتياطيات المادية القائمة في قطاع الانتاج
المادى على مختلف فروعها ويسمى « استثمار
منتج » .

أما الاستثمار في قطاع الخدمات كالتعليم
والصحة والرياضة ، والمصالح الحكومية ،
والانشآت السكنية ، والمنظمات السياسية ،
والمتمثل في زيادة الأصول والمنشآت في هذا
القطاع يعتبره البعض استثمار « غير منتج »
ولكن لا يتفق الباحث مع هذا الرأي ويرى
الباحث أن الاستثمار في قطاع الخدمات وان كان
عائده لا يمثل في انتاج مادي وانما في تأدية
خدمة ، فانه يعتبر استثمار منتج ما دام يخلق
قيمة في صورة خدمة من الخدمات التي يجد
الانسان فيها نفعاً .

وعلى هذا الأساس يفضل الباحث تسمية
الاستثمار في قطاع الانتاج بالاستثمار المباشر
والاستثمار في قطاع الخدمات بالاستثمار الغير
مباشر ما دام كل منهما يعتبر استثماراً منتجاً
بالمفهوم السابق .

ومهما تعددت التعاريف فان القاسم المشترك
بينها هو عامل الثقة بالاضافة الى وجود عنصر
المخاطرة الذى يرتبط بالسداد في المستقبل .

الائتمان وعلاقته بالادخار :

يرتكز الائتمان على الادخار وتجميع الأموال
حيث يمكن استخدامها اقتصاديا بدلا
من اكتنازها ، أو المخاطرة بها في مشروعات غير
مأمونة ، وعلى ذلك فتجد الأموال طريقتها الى
البنوك لتلقفها أيد أمينة لها من الكفاءة على
ادارتها ما يطمئن المدخر على مدخراته ويحقق
الربح للبنك ، والمساهمة بطريقة فعالة في تنمية
الثروة القومية ، ورفع مستوى المعيشة وخلق
مجالات عمل جديدة .

والبنوك أداة لتجميع المدخرات **Mobilizing**
Savings وتقديمها لمن يستخدمونها لزيادة
رأس المال الحقيقى للمجتمع (١) .

وتأخذ مدخرات الأفراد التي تودع بالبنوك
أشكالا عدة ، تتفاوت درجة سيولتها طبقا لنوع
الإيداع (٢) ، وهناك الودائع بالاطلاع وهي
الودائع الممكن سحبها في أى وقت دون أى
اشتراط من قبل البنك ، وهذا النوع من الإيداع
لا يتمتع بأية فائدة ، وهناك الحسابات باخطار
سابق ، وهي نوع من الحسابات الجارية تتلقى
الإيداعات في أى وقت الا أن الصرف منها يرجع
لاشتراطات معينة .

وهناك الودائع بايصال حيث يجهد مبلغ من
المال لدى البنك لفترة محدودة مقابل أخذ ايصال
على البنك يسمح بدفع المبلغ لصاحبه - غير
قابل للتحويل - مضافا اليه الفوائد في نهاية
الأجل المحدد . كذلك هناك حسابات صندوق
التوفير بما لها من طبيعة ادخارية شعبية ،
ويلاحظ عليها ازدياد حركة الإيداع ، وهدوء
حركة السحب على مدار السنة باستثناء فترات
المواسم والأعياد .

ويرى البعض (٣) أن عملية تجميع المدخرات
في شكل ودائع ثابتة **Time Deposits** تعتبر
عملية اكتناز **Hoarding** لها آثارها الانكماشية

(1) Sayers, R.S., *Modern Banking, th ed.*, Oxford, Clarendon Press, 1964, p. 218.

(٢) محمود حسيب محمود ، الودائع لأجل في البنوك التجارية، معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، مايو ١٩٦٥ ص٢

(3) Sayers, R.S., *op. cit.*, pp. 228 — 229.

وبنائر الاستثمار بعدد من العوامل من أهمها ما يلي (١) :

١ - مستوى معدل الأرباح السائد :

فان معدل ارتفاع الأرباح يؤدي الى تفاؤل المنظمين وتوجيه أموالهم للاستثمار في هذه المشروعات والعكس صحيح .

٧ - الكفاية الحدية لرأس المال :

ويقصد بها معدل العائد المتوقع من استثمار معين بعد تغطية كافة التكاليف الانتاجية ، ويتحدد حجم الاستثمار الجارى بالعلاقة بين هذا المعدل وبين سعر الفائدة السائد .

فالمنظمون سوف ينفذون جميع المشروعات الاستثمارية التى تبشر بمعدل ربح يفوق سعر الفائدة ، وينصرفون عن غيرها ، اذ لا يصلح لهم فى الاقتراض عندئذ ، أو توظيف مواردهم بسعر أقل من سعر الفائدة القائم .

ويرى الباحث أنه اذا كان معدل العائد المتوقع من الاستثمار يعتبر من أهم المعايير المستخدمة عند تحويل المشروعات الاستثمارية فى المجتمعات الرأسمالية ، فان استغلال الطاقات الانتاجية المتاحة يعد من أهم المعايير اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية فى المجتمع الاشتراكى .

وإذا كان الادخار يمثل عرض النقود ، والاستثمار يمثل الطلب عليها ، فان الائتمان هو الأداة التى تعمل على التقاء عرض النقود بالطلب عليها .

دور البنوك التجارية

فى خلق الائتمان المصرفى

يعتبر منح الائتمان من أهم الوظائف التى تؤديها البنوك التجارية اذ يمكن عن طريقه حصول المشروعات على احتياجاتها المالية اللازمة لدفع عجلة الانتاج ، وبالتالي ضمان استمرار المشروع ونموه .

٢ - اتجاه تغير الدخل القومى :

فزيادة الدخل تشجع على الاستثمار ، وانخفاضه يدعو الى التحفظ من جانب المنظمين فى توجيه استثماراتهم .

٣ - الاختراعات الجديدة :

وتؤدى هذه المخترعات الى تنشيط الاستثمار ، وتوجيه الأموال الى مجالات حديثة للانتاج ، وخلق سلع جديدة ، والمساهمة فى فتح أسواق لها .

٤ - الطاقة الانتاجية القائمة :

فلو كانت هذه الطاقة مستخدمة كلها ، فان هذا يشجع على توسيعها أى على الاستثمار . أما لو كانت هناك طاقة زائدة عن الحاجة فان هذا يفيد من النشاط الاستثمارى الجديد .

٥ - زيادة الاستهلاك :

وتؤدى زيادة الاستهلاك بدورها الى زيادة الاستثمار والعكس صحيح .

٦ - نشاط سوق الأوراق المالية :

قد يكون لنشاط سوق الأوراق المالية اثر على مستوى الاستثمار ، فلو ساد الرواج

ويمكن لهذا البنك منح ائتمان قدره (١٨٠.٠٠٠) وحدة نقدية ، ويحتفظ بـ (٢٠.٠٠٠) وحدة نقدية كاحتياطي نقدي لمقابلة طلبات السحب ، وعليه تظهر الميزانية بالشكل التالي :

أصول	الميزانية	خصوم
٢٠.٠٠٠ نقدية		٢٠.٠٠٠ ودائع
١٨٠.٠٠٠ قروض		٢٠.٠٠٠
٢٠٠.٠٠٠		

ونفترض أن البنك لا يمنح ائتمانه في شكل نقود قانونية ، وأما في شكل حسابات ودايع يمكن السحب منها بواسطة الشيكات ، وأن المستفيدين من الشيكات يودعونها في حساباتهم بالبنك دون طلب قيمتها في شكل نقود قانونية .

ففى مثل هذه الظروف يمكن أن نتصور أنه عندما يمنح البنك ائتمانا ، فإن المقترضين والمستفيدين من الشيكات لن يطلبوا منه سحب أموالهم في شكل نقود قانونية بل سيحتفظون بها في حساباتهم الدائنة كودائع .

وهكذا نجد أنه يتوافر لدى البنك حسابات للودائع تزيد على ودايعه الأصلية فالبنك استند على ودايعه الأصلية ومنح قروضا ، وأدت هذه القروض بالتالى الى خلق ودايع جديدة .

فتكرار عمليات منح الائتمان والسحب بواسطة الشيكات ، ثم تسليم الشيكات كودائع جديدة انما يؤدي الى مضاعفة ودايع البنك دون القيام بعمليات نقل فعلية للنقود القانونية ، ودون زيادة كمية النقود القانونية المتداولة (٢) .

وعلى ذلك فان البنك الذى بنينا عليه افتراضنا يمكن أن يخلق ائتمانا (نقود الودائع) تصل الى (١٨٠.٠٠٠) وحدة نقدية وفى هذه الحالة تكون ميزانية البنك كما يلى :

ويجدد بنا قبل دراسة وظائف الائتمان التعرض لمفهوم خلق الائتمان ، وكيفية خلق البنوك التجارية له ، مع عرض للنظريات التى يستند إليها ، وفيما يلى توضيح لذلك :

مفهوم خلق الائتمان :

عندما تقوم البنوك التجارية بوضع كمية من الوسائل ، أو الأدوات النقدية تحت تصرف المقترضين فهى بذلك تمنح ائتمانا لهم ، وقد تقوم تلك البنوك بدفع قيمة القرض مرة واحدة أو على عدة دفعات فى شكل نقود قانونية من كمية النقود التى تكون فى حوزتها من قبل وداخل خزانتها .

ومن ناحية أخرى قد تعطى للمقترض الحق فى سحب مبالغ فى حدود قرضه وذلك بواسطة الشيكات ، ويمكن له استخدام هذه الشيكات فى تسديد قيمة السلع والخدمات التى يريد الحصول عليها . وفى هذه الحالة تكون المدفوعات قد تمت دون استخدام النقود القانونية وذلك باستخدام نقود أخرى خلقها البنك بقيوده المحاسبية فى دفاتره ، وكانت الشيكات والحوالات هى وسائل نقل ملكية هذه الودائع المخلوقة .

وفى هذه الحالة نجد أن كمية النقود القانونية الموجودة قد أضيفت إليها كمية أخرى من نوع آخر هى ما يعرف بنقود الودائع التى خلقها البنك مما يؤدي بالتالى الى زيادة اجمالى كمية النقود المعروضة (١) .

كيفية خلق البنوك التجارية لنقود الودائع :

نفترض أنه يوجد بنك تجارى واحد لديه ودايع تحت الطلب قيمتها ٢٠٠.٠٠٠ وحدة نقدية ، وأن هذا البنك يمنح قروضه فى شكل نقود قانونية وعطليه أن يحتفظ بنسبة (١٠٪) من ودايعه فى شكل نقود قانونية لمقابلة طلبات السحب اليومية .

(١) أبو السعود أحمد السودة ، خلق الائتمان أو خلق نقود الودائع بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى ، محاضرة بمعهد الدراسات المصرفية ، القاهرة ، يناير ١٩٧٠ ، ص ٢
(٢) أبو السعود أحمد السودة ، المرجع السابق ، ص ٥

أصول	الميزانية	خصوم
٢٠٠٠٠٠٠	نقدية	٢٠٠٠٠٠٠٠ ودائع
١٨٠٠٠٠٠٠	قروض	
٢٠٠٠٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠٠٠

كما سبق يمكن أن نستنتج أن اتمام الدفع بواسطة الشيكات والحوالات من حساب الآخر دون استخدام النقود القانونية يعطى البنك القدرة على خلق نقود وداائع بحجم يفوق حجم وداائعه الأصلية من النقود عدة مرات .

ولما كان عملاء البنك يستخدمون هذه الودائع المخلوقة بواسطة الشيكات والحوالات لاتمام مدفوعاتهم دون أى استخدام للنقود القانونية فانه يمكن القول أن خلق هذه الودائع هو بمثابة خلق كمية جديدة من النقود وتختلف عن النقود القانونية ، وتزيد من الكمية الإجمالية للعرض النقدى ، وهذه النقود المخلوقة هى ما يطلق عليها « نقود الودائع » ، وتظل موجودة طالما أن تداولها يتم بواسطة الشيكات والحوالات ولا يطلب سحبها فى شكل نقود قانونية .

ومن هذا يتضح لنا أن مصدر الودائع المصرفية ليس فقط هو ايداع الأفراد أرصدهم النقدية فى صورة عملة قانونية لدى البنك بل تشمل الودائع المخلوقة .

ذلك أن الودائع الأصلية التى تنشأ فى ذمة البنوك التجارية لا تمثل سوى قدر محدود من مجموع الودائع الثابتة بدفاتر البنوك ، فى حين ينشأ الشطر الأكبر منها بمناسبة قيام البنوك بعمليات اقراض ، أو تثير يستوفيتها المقترضون فى صورة وداائع قابلة للسحب لدى الطلب .

ومن هنا تظهر السمة الأساسية لما تزاوله البنوك من نشاط فى ميدان الاقتراض - فيما تهيأ لهذه المؤسسات من اقراض الناس ما ليس عندها - أو بعبارة أدق فيما توصلت اليه من خلق الموارد التى تستعملها فى اقراض عملائها فى غمار عملية الاقتراض ذاتها(١) .

ومع ذلك فلا يجوز أن يفهم من هذا أن فى استطاعة أى بنك فى مجموعة البنوك أن ينشئ

بمفرده من الودائع عدة اضعاف ما لديه من الأرصدة النقدية الحاضرة . ذلك أنه اذا أتت من هذه المقدره الواسعة على خلق الودائع للنظام المصرفى فى مجموعته لا يتأتى ذلك لاي بنك بمفرده ، ما لم يكن هذا البنك هو البنك الوحيد .

ففى مثالنا السابق كانت قدرة البنك على مضاعفة وداائعه قائمة على الافتراضات التالية:

١ - أنه البنك الوحيد .

٢ - أن التعامل يتم بالشيكات .

٣ - أن المقترضين لن يطلبوا منه سحب أموالهم فى شكل نقود قانونية ، بل سيحتفظون بها فى حساباتهم الدائنة كودائع جديدة .

٤ - أن المستقيدين من الشيكات يدعونها بحساباتهم لدى البنك المذكور ، دون طلب قيمتها فى شكل نقود قانونية .

خلق الائتمان على مستوى النظام المصرفى كله :

عندما تعرضنا لمفهوم خلق الائتمان - كما سبق بيانه - افترضنا أن قدرة البنك على مضاعفة نقود الودائع قائمة على أساس أنه البنك الوحيد بالاضافة الى الافتراضات الأخرى ومن بينها استعمال الشيكات فى التداول .

وفى الواقع لا يستطيع البنك مضاعفة حجم الودائع بمفرده اذا انتفتت تلك الافتراضات السابقة فى حين يمكن مضاعفة حجم الائتمان على مستوى النظام المصرفى بأكمله .

ولتوضيح ذلك نفترض أن أحد البنوك قد حصل على وديعة اضافية قدرها (١٠٠) وحدة نقدية ، وأن نسبة الاحتياطى النقدى هى (١٠٪) ، وبافتراض أنها ثابتة بين البنوك الأخرى فانه يستطيع أن يقترض (٩٠) وحدة نقدية .

وفى هذه الحالة لم يخلق البنك ائتماناً حيث أنه أقرض وداائع أصلية .

وبفرض أن المبلغ المقترض وقدره (٩٠) وحدة نقدية سوف يجد سبيله الى أحد البنوك

الى شخص في البنك نفسه ، وتتوالى تبعاً لذلك زيادة الودائع في كل دورة من الدورات حتى يتضخم مبلغ المائة جنيه فيصل الى نحو عشرة أمثالها من نقود الودائع ويزيد مقدار القرض بما يقرب من تسعمائة جنيه على النحو التالي (١) .

الأخرى ، والذي يعامله معاملة الودائع الأصلية فيحتفظ منه بـ (٩) وحدات نقدية ويقترض (٨١) وحدة نقدية ، وهذا المبلغ الأخير مصيره مصر المبلغ السابق . وهكذا تتوالى العمليات سواء اكان ذلك بانتقال النقود من بنك الى بنك أو من شخص

العملية	الودائع	القرض	الأرصدة النقدية
١	١٠٠ = ١٠٠	$٩٠ = ١٠٠ \left(\frac{٩}{١٠}\right)$	$١٠ = ١٠٠ \times \frac{١}{١٠}$
٢	$٩٠ = ١٠٠ \left(\frac{٩}{١٠}\right)$	$٨١ = ١٠٠^٢ \left(\frac{٩}{١٠}\right)$	$٩ = ١٠٠ \left(\frac{٩}{١٠}\right) \frac{١}{١٠}$
٣	$٨١ = ١٠٠^٢ \left(\frac{٩}{١٠}\right)$	$٧٢,٩ = ١٠٠^٣ \left(\frac{٩}{١٠}\right)$	$٨,١ = ١٠٠^٢ \left(\frac{٩}{١٠}\right) \frac{١}{١٠}$
٤	$٧٢ = ١٠٠^٣ \left(\frac{٩}{١٠}\right)$	$٦٥,٦ = ١٠٠^٤ \left(\frac{٩}{١٠}\right)$	$٧,٣ = ١٠٠^٣ \left(\frac{٩}{١٠}\right) \frac{١}{١٠}$
٥	$٠,٠٠ = ١٠٠^٤ \left(\frac{٩}{١٠}\right)$	$٠,٠٠ = ١٠٠^٥ \left(\frac{٩}{١٠}\right)$	$٠,٠٠ = ١٠٠^٤ \left(\frac{٩}{١٠}\right) \frac{١}{١٠}$
الاجمالي	١٠٠٠	٩٠٠	١٠٠

(١) زكريا نصر ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .

فطالما أن الأفراد في المجتمع الواحد لا يميلون الى الاكتناز فانهم سوف يودعون ما يفرض عن حاجاتهم العاجلة من النقود في البنوك وبذلك لا يبقى في التداول من النقد الا بما يغطي حاجة التداول ، بينما تنمو ودائع البنوك بفائض المدخرات الناتجة عن القروض التي تقدمتها البنوك والمستخدمة في دورات الانتاج فتعود الى البنوك بعد كل دورة من دوراتها حاملة فائضا جديدا من الدخل وهكذا (٢) .

وبالاضافة الى ذلك فان الائتمان لا يخلق من جانب واحد بل يجب أن تكون هناك فرص للاستثمار تشجع الأفراد على الاقتراض ، والا فمهما زادت الأرصدة النقدية نتيجة لسياسة السلطات النقدية فلن تزداد القروض ولن تزداد الودائع .

وعلى ذلك فان الودائع التي يستطيع الجهاز المصرفي خلقها تمثل مجموع متواليه هندسية متناقضة - وعلى أساس أن نسبة الرصيد النقدي الى الودائع تمثل (١٠٪) فيمكن تصوير الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي كالآتي :

أصول	الميزانية المجمعة	خصوم
١٠٠ نقدية		١٠٠٠ ودائع
٩٠ قروض		
١٠٠٠		١٠٠٠

وغنى عن البيان أن القروض لا تخلق الودائع الا اذا توافرت الفرص للتوظيف المأمون العاقبة من جهة ، وشيوع التعامل بين الناس والبنوك من جهة أخرى .

(١) زكريا نصر ، مرجع سابق ، ص ١١٥
(٢) حسن زكي أحمد ، سياسة التوظيف في البنوك التجارية ، محاضرات معهد الدراسات المصرفية ، القاهرة ،

(١) نظرية خلق عقود الودائع :

تختلف نظرية خلق نقود الودائع باختلاف النظام الاقتصادي السائد وبغيا على عرض لنظرية خلق نقود الودائع في كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي .

١ - خلق نقود الودائع في النظام الرأسمالي :

تستند نظرية خلق نقود الودائع في ظل النظام الرأسمالي على ما يسمى بقانون الأعداد الكبيرة ويقوم على أساس أن كل أصحاب الودائع (تحت الطلب) ، أو حتى أغلبهم لن يسحبوا ودائعهم في وقت واحد .

وفضلا عن ذلك فان ما يحدث دائما هو أنه في الوقت الذي يسحب فيه بعض العملاء ودائعهم ، يضع البعض الآخر ودائع جديدة ، وفي نهاية المطاف نجد أن النسبة بين المسحوبات وبين ودائعه هي نسبة ثابتة تقريبا .

وقد أثبتت الخبرة العملية أنه في ظل الظروف الاقتصادية العادية تكون نسبة المسحوبات من النقود القانونية الى مجموع ودائع البنك ثابتة الى درجة كبيرة ، وعادة لا تتجاوز هذه النسبة (١٠٪) من مجموع الودائع بل أنه كثيرا ما يحدث أن تقل هذه النسبة كثيرا عن ذلك (١) .

وتعتمد البنوك على هذه الحقيقة والتي تعنى بقاء جزء كبير من الودائع (تحت الطلب) دون سحب ، فلا تحتفظ الا بنسبة محدودة من ودائعها في شكل نقود قانونية (في حدود ١٠٪) لمقابلة طلبات السحب المحتملة هذا بالطبع ما لم يلزمها القانون بالاحتفاظ بنسبة أكبر .

٢ - خلق نقود الودائع في النظام الاشتراكي :

وفي هذا النظام يكون بنك الدولة هو البنك المركزي ، وهو في نفس الوقت البنك التجاري الوحيد ، وهذا هو الوضع القائم في الاقتصاد الاشتراكي المخطط من النمط السوفيتي .

وبمنح هذا البنك ائتمانا لمختلف المشروعات التي تستخدمه في تسديد أغلب مدفوعاتها المختلفة بواسطة الشبكات والحوالات من حساب لآخر ونادرا ما سحبت منه مبالغ في شكل نقود قانونية الى اقل حد أدنى ممكن ، وتظهر هذه القروض الممنوحة (الائتمان) لمختلف المشروعات في ميزانية بنك الدولة في جانب الأصول في شكل زيادة في مجموع الودائع (٢) .

وعلى هذا فان بنك الدولة يخلق الودائع ، ونقود الودائع التي تستخدم في تسوية المدفوعات المختلفة دون اللجوء الى النقود القانونية .

وهكذا يتبين لنا أنه في ظل النظام الرأسمالي يسود قانون الأعداد الكبيرة والذي يقوم على أساس أن كل أصحاب الودائع ، أو أغلبهم لن يسحبوا ودائعهم في وقت واحد ، وفي ظل هذا القانون تقوم البنوك التجارية بخلق الائتمان عن طريق وضع الأموال تحت تصرف من هم في حاجة اليها من المنظمين .

أما في ظل النظام الاشتراكي حيث تسود الملكية الجماعية ، ويكون البنك المركزي هو في نفس الوقت البنك التجاري الوحيد ويسمى بنك الدولة وحيث تسود مجموعة من القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية التي تهدف الى أحلال نقود الودائع محل النقود القانونية ، والتي تحد من قدرة أصحاب الحسابات الجارية الدائنة في البنك ، أو المقترضين على استعمال أرصدهم بالشكل الذي يترأى لهم فتستند نظرية خلق الائتمان الى السلطة التي يتمتع بها ذلك البنك في تنظيم الائتمان وإدارته .

ويرى الباحث أنه بالنسبة للنظام المصرفي في جمهورية مصر العربية حيث يوجد بنك مركزي (بنك الدولة) ، ومجموعة من البنوك التجارية ، فان نظرية خلق الائتمان تستند الى قانون الأعداد الكبيرة ، بالإضافة الى السلطة التي يتمتع بها البنك المركزي في خلق الائتمان وتوجيهه .

(١) أبو السعود أحمد السودة ، خلق الائتمان أو خلق نقود الودائع بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي ، مرجع سابق ، ص ٣

نقلا عن :

Huillier, J.L.; Cours d'Economie Politique Generale, Geneve, 1961.

(٢) انظر : أبو السعود ، مرجع سابق ، ص ١٤

نقلا عن :

Holzman, F.; Soviet Inflationary Pressures 1928 — 1957 Causes and Cures, Quarterly Journal of Economics, May 1960.